

والصحة عيان عن الخط والقيوب وقد استعمل الحديث على الخمر والعط والندب
فان قوله فان الله هو رازقها وعظ وقوله لا تسلبت لانا لوقعت في الخطر ولا تسلبت لها
ان فعله وقوله لا تسلب المراه على نكاح حتى اذ فعل ذلك لم يجر النكاح عندنا
وقال عثمان النبي رحمه الله يجوز في غير الاحسين لان المحرم بالنكاح يجمع بين الاحسين وانما نسخ
لما سلبت المراه من قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم وفسخ الكتاب غير الواحد لا يجوز
وكذا نقول الحديث صحيح مقبول والعمل به واجب ولو كان مشهورا بقول عور في نسخ
الكتاب عندنا او بقولهما ميثم لما ذكر في الكتاب عندنا وليس ناسخ لان الخلع العا
معيد بشرط ميمه وقوله تعالى ان تتغوا بما موالكم محبين غير مسالخين وهذا الشرط ميم
فالحديث ورد لينا ما هو ميم في الكتاب ورسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت
قال الله تعالى لئن لم يكن لينا ما نزل بهم او بقول هذا الحديث ميم للحرمه المذكور
الكتاب فان الله تعالى ذكره في المحرمات يجمع بين الاحسين لان بينهما رحم بعضه وصداها
ويحرم قطعا وفي الجمع قطيعه الرحم على ما يرون من الضر من النبا وفيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ذلوا فيه بغير رضها هي في معنى الاحسين في نكاح الجمع والي بين
العهه وابنت الابن فزله بغير رضها حتى لو كان جردا ذكره الاخر اني لم يجر للدر ان زوج
الا من صيانة للرحم وادانك عتق عليه تجزاع قطيعه الرحم نكاح الحديث ميم للحرمه
المذكور في القرآن لان كونها سحا قال ولتفانعي رضي الله عنه انه قال
لا يمنع النساء فوجهن الا من الاحكام ونسب هذا دليل على ان السلطان في الاحكام فقد
اصاف المنع الي نفسه وذلك يكون بولاية السلطنه وفيه دليل ان الكفا في النكاح
معتبره وان المراه غير ممنوعه من ان زوج نفسه ما عمن كافها وان النكاح ينعقد
بغيرتها قال ولتفانعي رضي الله عليه وسلم انه قال البكر تستامر في نفسها وادها
فتماتها والنيب تشاور ومعنى قوله تستامر في نفسها اي في نفسها في النكاح فهو دليل

عائنه

على انه ليس لاجد من الاولياء ان زوجها من غير استيمارها باكال وغيره قبل معناه
تستامر صايبه لا في ملائق الدار كالا بمنعها الحيان الا اذا كان كارهة ولا يبرح حمده الول
عند الما يبرحها وقوله وادنها ضماتها وفي بعض الروايات كونهما رضاهما دليل على ان رضاهما
شرط وان السكوت منها دليل على الرضا فكيف في غيرها لما ذكر في ان عائشه رضي الله عنها
فكانت برسول الله انها استحي فسكت فقال عليه السلام سكتها رضاهما ومعنى هذا انها استحي
اظهار الرغيبه في الرجال واداستومت فلها حرمان نعم ولا وسكوتها دليل على الخلق
الذي يجوز منها وبين ذلك الجواب وهو الرضا واد الرضا اذ لا يرضى الا باظهار الرغيبه
في الرجال وقد ذكرنا السكوت دليل الرضا سكوت الشبيخ بعد العلم بالبيع وسكوت المولي
روسته النصف المبدوع من الجرح عليه وقوله والنيب تشاور دليل على انه لا يبرح في سكوت النيب
فان المشاوره علم من الافعاله ولا يحصل ذلك الا بالنطق من الجانبين ونظائر مستدل
الشافعي رحمه الله على ان النيب الصغير لا يزوجها احد حتى يبلغ فتشاور وليها نقول
بما اللفظ يتناول شيئا تكون من اهل التشاور والصغيره ليست باهل التشاور فلا يمتاؤها
الحديث قال ولتفانعي رضي الله عنه والله لا يبرح في نفسها فليحل بها ذاه
لا يجله غيرها قيل معنى هذا لعلها رضاهما وذلك في اظنها لا يعلمه غيرها وادارت
من غير استيمارها لا يحصل المقصود بالنكاح وسهكت سدها وقيل معناه ولعلها
لا تستهي صحبه الرجال لمعنى باظنها من عليه الرطوبه او تجود ذلك فاذا زوجت من غير
استيمارها لا تحصل العشره مع زوجها وقيل ان قلها مع غيرها الذي زوج منه فاذا زوجت
بغير استيمارها لم تجنس صحبه هذا الزوج ووقعت في العشره لكونها ميمه عن واي ذاه
ادوا من العشره قال ولتفانعي رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسلب
الامه على النكاح وتسلط على الامه وفيه دليل على ان نكاح الامه على النكاح لا يجوز وان
الحرمه ثابتة شرعا رقيب الجرح ولم يرض وهو مدصنا وقال ملك بخون اذ استيب